رسالة

رفع الخِدْر عن قطعِ السِّدرِ

للحافظ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرحمن بنِ أَبي بكرٍ السُّيوطي

المُتوفَّى سنة ٩١١ هـ

حقَّقها وخرَّج أَحاديثَها وعلَّق عليها

عبدُ السَّلام بنُ محمدِ بنِ عبدِ الله العامر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أَشرفِ الأنبياء والمُرسلين محمدِ بنِ عبدِ الله الأَمين. وآلِه وصحبِه أجمعين.

أمَّا بعد: فهذه رسالةٌ لطيفةٌ للحافظ السيوطيِّ رحمه الله. أَسماها (رفعُ الخِدرِ عن قطعِ السِّدر)[(١)].

تكلَّم فيها عن حُكم قطعِ السِّدر. فذَكَرَ الأحاديثَ الواردةَ في الترهيبِ عن قطعِه. وذكَرَ طرقَها. وعزاها لـمُخرِّجيها. لكنَّه لم يقطَع بصحَّتِها أَو ضعفِها. وإنَّما نقلَ كلامَ البيهقيِّ عليها. وزاد عليه بعضَ المتابعاتِ والطُّرق التي فاتتِه. عليهما رحمة الله.

ثمَّ ذكر السُّيوطيُّ أقوالَ أَهلِ العلم كالشافعيِّ والمُزنيِّ وابنِ الأثير في توجيه الحديثِ، وما المراد به - إنْ صحَّ - وإلَّا فالحديثُ لا يَصحُّ من جميعِ طرقِه. كما بيَّنته في تخريجِ أَحاديثِ الرِّسالة.

فقد قال الإمام أحمد: "ليس في النَّبق (أي السِّدر) حديثٌ صحيحٌ".

وقال الحافظ العُقيلي: " لا يصحُّ في قطعِ السِّدر شيءٌ "[(١)].

---

(١) بكسر الخاء. سِترٌ يُمدُّ للجارية في ناحيةِ البيت، وكذلك يُنصبُ لها خشبَاتٌ فوق قتْبِ البعير، مَستور بثوبٍ، وهو الهودجُ المخدُور، والجمعُ: أخدارٌ وأَخادير. ثمَّ كثر ذَلِك فِي كَلَامهم فَصَارَ كلُّ شَيْء وارَاكَ خِدراً لك. فَقالُوا: خدر الأسد. وأَخدر. إِذا غَابَ فِي الأجمة فكأَنَّه اتخذها خِدْراً.

العين (٤/ ٢٢٨) للخليل بن أحمد الفراهيدي، وجمهرة اللغة (١/ ٥٧٧) لابن دريد.

ونقلَه عنهما ابنُ القيم في كتابه "المنار المُنيف" (١/ ١٢٧). وكذا بدرُ الدِّين الموصلي في كتابه "المُغني عن الحفظِ والكتاب" (١/ ٤٣٧) وأَقرَّاهما.

وكذا ضعَّفَ الحديثَ ابنُ الأثير. وأَعلَّه بالاضطرابِ، وابنُ الجوزي وغيرُهما من أهل العلم.

أمَّا شجرُ السِّدر الذي وردَ في الحديث. فهو شجرُ النبق، سُمِّي باسم ثمرتِه.

قال ابنُ حجر في "الفتح" (١/ ١٩٢): النَّبق ثمرُ السِّدرِ. واحدُها نَبقة بالفتحِ وبالكسرِ أَيضاً. ويُسكَّن. انتهى.

وقال في "اللسان" (٤/ ٣٥٤): السِّدرُ شجرُ النَّبق، واحدتُها سِدرة. وجمعُها سِدْرات. وسِدَرَات وسِدْر وسُدُور؛ الأَخيرةُ نادرةٌ.

قال أبو حنيفة: قال ابنُ زياد: السِّدر من العِضاه، وهو لونان: فمنه عُبريٌّ[٢]، ومنه ضَالٌ؛ فأمَّا العُبري فما لا شوك فيه إلَّا ما لا يضيرُ، وأمَّا الضَّالُ فهو ذو شوكٍ، وللسِّدر ورقةٌ عريضةٌ مُدوَّرة، وربما كانت السِّدرة مِحْلالاً[٣].قال ذو

---

(١) ذكرت مصادرَ كلامهما أثناء التخريج. وسيأتي النقلُ عن أحمد في كراهةِ قطعِه للتنزيه والورع.

(٢) قال في "القاموس" (١/ ٣١٤٨) : العُبْرِيُّ بالضمِّ من السِّدْرِ : ما نبَتَ على عِبْرِ النَّهْرِ وعَظُمَ. انتهى.

قلتُ: وهذه التسميةُ هي المشهورةُ والمتداولةُ عندنا في القصيم. لكن ينطِقُونها بكسرِ العين. والقليل مَن يقولُ سدر، ولذا حصلَ عند الناسِ خلطٌ بين السدر والطلح، فيُطلقون على الطلحِ أَو السمُر (سدر) فيظنون أنها هي المذكورة في الحديث.

وقوله (ضال) بتخفيف اللام.

(٣) قال ابن سيدة في "المخصص" (٣/ ٢٥٩): دوحةٌ مِحلالاً وَاسِعَة تحلُّ تحتهَا النَّاس فِي الصّيف، ويَبِيتون تحتهَا الْبيُوت. انتهى.

الرمة: قطعتُ، إذا تجوَّفتِ العَواطي[١]... ضروبَ السِّدرِ عُبريَّاً وضَالَا.

قال: ونبق الضالِ صغارٌ. قال: وأَجودُ نبقٍ يُعلمُ بأرضِ العرب نبقُ هجَر في بُقعة واحدةٍ يُسمَّى للسلطان، هو أَشدُّ نبْقٍ يُعلم حلاوةً، وأَطيبه رائحةً، يفوحُ فمُ آكلِه، وثيابُ ملابسِه كما يفوحُ العطر. التهذيبُ: السِّدرُ اسمٌ للجنسِ، والواحدةُ سِدْرةٌ.

والسِّدرُ من الشجر سِدران:

أَحدهما: برِّيٌّ لا يُنتفع بثمره، ولا يصلحُ ورقُه للغَسول، وربَّما خبطَ ورقَها الراعيةُ، وثمرُه عفصٌ لا يسوغ في الحلْق، والعربُ تُسمِّيه الضال.

والسدرُ الثاني: ينبتُ على الماء. وثمرُه النبقُ. وورقه غَسولٌ يُشبِه شجرَ العُنَّاب. له سُلاء كسُلائِه وورقُه كورقِه غير أنَّ ثمرَ العُنَّاب أحمرُ حلوٌ، وثمرَ السِّدر أَصفرُ مُزٌّ يتفكَّه به. وفي الحديثِ: "مَن قطع سدرةً صوَّبَ اللهُ رأْسَه في النار"[٢]. انتهى كلامه.

قلت: وشجرة السِّدر شجرة مُعمَّرة. ويصلُ طولُها إلى عشرة أَمتار أو تزيد. كثيفة الأوراق. عميقة الجذور، متعدِّدة الفروع، ولها أَزهار صغيرةٌ يَرعاها النحلُ. ويتغذَّى منها، ويُنتِجُ أَطيبَ العسلِ.

ومن مزاياها أَنها تتحمَّل الحرارةَ وملوحةَ الماءِ، وثمرُها طيِّبٌ. يأتي بأَحجامٍ صغيرةٍ بحجمِ الكرز أَو أصغر، ويأتي بحجمٍ كبيرٍ كالتمر. وتُشبه كثيراً التفاحة.

(١) أي التي تعطو: أي تتناولُ أَوراقَ الشَّجرِ بيدِها.

(٢) سيأتي الكلام على الحديث مفصَّلاً إن شاء الله.

ولأَوراقِها فوائدُ للخلطات الطبية والعلاجية. ومنها أنَّ ورقَها يُجفف ويُطحن. ويُوضع مع الخُبز وغيره من الأطعمة.

وقد ورد ذِكرُ السَّدرِ في القُرآن والسُّنَّة في عدَّة مواضع.

فمنها أنَّ ثمرَها من أَطعمة الجنة. كما قال تعالى { **وَأَصْحابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحابُ الْيَمِينِ (٢٧) فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (٢٨) وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ (٢٩)**}سورة الواقعة.

قال الماوردي في "تفسيرة" (٥/ ٤٥٣): والسِّدر النبق، وفي مخضود ثلاثة أقاويل: أحدها: أنه اللين الذي لا شوكَ فيه، قاله عكرمة، وقال غيرُه: لا عجمَ لنبقه، يقال خضدتُ الشجرةَ إذا حذَقْتُ شوكَها. الثاني: أنه الموقر حملاً، قاله مجاهد. الثالث: المدلَّاة الأغصان، وخَصَّ السِّدرَ بالذِّكر، لأنَّ ثمرَه أَشهى الثمر إلى النفوس طَعماً. وأَلذه ريحاً. انتهى.

وقال أيضاً (٥/ ٣٩٥) عند قوله تعالى { **وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى (١٣) عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (١٥) إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى (١٦)**} سورة النجم.

قال: فإنْ قيل: لِـمَ اختيرت السِّدرةُ لهذا الأمر دون غيرها مِن الشجر؟ قيل: لأنَّ السِّدرةَ تختصُّ بثلاثةِ أَوصافٍ: ظلٍ مديدٍ، وطعمٍ لذيذٍ، ورائحةٍ ذكيةٍ، فشابهتِ الإيمانَ الذي يَجمع قولاً وعملاً ونية، فظلُّها بمنزلة العملِ لتجاوزه، وطعمُها بمنزلة النية لكُمُونه، ورائحتُها بمنزلة القولِ لظُهوره. انتهى.

وكتبه: عبدُ السلام بن محمد بن عبد الله العامر.

القصيم . بريدة . ١٧/ ٤/ ١٤٤٢ هـ

قال السيوطِي:

بـسم الله الرحمن الرحيم(١)

قال أبو داود في "سُننه": باب في قطع السدر: ثنا نصرُ بنُ عليٍّ ثنا أبو أُسامة عن ابنِ جُريج عن عثمان بنِ أبي سليمان عن سعيدِ بنِ محمد بنِ جُبير بن مُطعم عن عبدِ الله بنِ حُبْشي ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "مَن قطعَ سدرةً صوَّب اللهُ رأسَه في النار"(٢).

(١) بدأت بتحقيقه والتعليق على الرسالة يوم الإثنين ٨/ ٤/ ١٤٤٢ هـ ظهراً.

(٢) أخرجه أبو داود في "السنن" (٥٢٣٩) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٣٩) وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٤٠) من طريق أبي أُسامة حماد بن أُسامة، والنسائي في "الكبرى" (٨٥٥٧) من طريق مخلد بنِ يزيد، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة (٣٦٢٥) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧/ ١٤٨) وابن قانع في "معجم الصحابة" (٧٧٩) من طريق أبي عاصمٍ النبيل، والطحاوي أَيضاً (٧/ ١٤٩) ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٦٧) والخلال كما في "المنتخب من علله" (٢١) من طريق عُبيد الله بن موسى كلهم عن ابن جُريج عن عثمان به.

وإسنادُه ضعيفٌ. لجهالة سعيد بنِ محمد بنِ جُبير. وللاضطرابِ كما سيأتي بيانه. وباقي رجالِه ثقاتٌ.

سعيد بن محمد. ذكره البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وسكتا عنه.

وقال ابنُ حجر في "التهذيب" (٤/ ٦٨): ذكره ابنُ حبان في "الثقات". روى له أبو داود والنسائيُّ حديثاً واحداً في قطعِ السِّدر. انتهى.

وقال في "التقريب": مقبول.

قلت: أي: عند المتابعة وإلَّا فهو ضعيفٌ. ولم يُتابع.

وقال الذهبيُّ في "الميزان" (٢/ ١٥٧): تفرَّد به ابنُ جريح عن عثمان بنِ أبي سُليمان النوفلي عنه. وللخبر علَّةٌ. رواه مَعمرٌ عن عثمان هذا، فقال: عن رجلٍ من ثقيف عن عُروة بن الزبير مُرسلاً. وسعيدٌ فيه جهالةٌ، فتحرَّر حالُه، فإنه رَوى أَيضاً عن أبي هريرة وجماعة. روى عنه ابنُ عمِّه عثمان بن أبي سليمان بن جبير، وابن أبي ذئب، والقاسم بن مطيب. وذكره ابنُ حبان في "الثقات". انتهى.

قلت: وسيأتي الكلام على رواية معمر إن شاء الله. وأَيضاً مخالفة سفيان بن عُيينة لهما.

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٤/ ٥٠٣): لَا تُعرف لَهُ حَالٌ، وَإِنْ كان قد رَوى عنه جماعَةٌ. مِنْهُم عُثْمَان الْمَذْكُور، وعُبيد الله بن مَوهب، وابنُ أبي ذِئب، وعبدُ الله بن جعفَر، وغيرُهم. كلهم أَخذ عنهُ هذا الحديث، ولا أَعرف له من الْعلم غيره، وَإِن كان مَعرُوفَ البَيت وَالنّسب. انتهى.

قلت: وقع عند الطحاويِّ مِن أَحدِ الطَّريقين عن أبي عاصم "محمد بن سعيد". ومرةً "سعيد بن محمد". ورجَّح الأخير لموافقته لرواية الجماعة.

ثم قال الطحاوي: غير أنَّ هذا الرجلَ المُختلف في اسمِه ليس من المشهورين برواية الحديث. ولم نجدْ له ذكراً في غير هذا الحديث، ومثل هذا لا يقومُ بمَن هذه سبيله. ثمَّ حديثُه هذا قد ذكَره عن عبدِ الله بن حُبشي. ويبعدُ من القلوبِ أنْ يكون لقيه. لأنا لم نجد شيئاً من حديث عبدِ الله بن حُبشي إلَّا عن مَن سِنُّه فوق سنِّ هذا الرجلِ. وهو عُبيد بن عُمير. وحديثُه عنه في أفضل الصلاةِ أنَّها طولُ القنوت. وقد كان سفيانُ الثوري أَيضاً يُنكرُ هذا الحديث. ويأمرُ بالعملِ بضدِّه. كما حدَّثنا ابنُ أبي عمران قال: ثنا علي بن الجعد قال: سمعتُ سفيان بنَ سعيد. وسُئِلَ عن قطع السدرِ. فقال: قد سمعنا فيه بحديثٍ لا ندْري الذي جاء به عليه. كما قد حدَّثنا أحمد بن داود قال: حدثنا يعقوب بن حميد قال: حدَّثنا هشام بنُ سليمان المخزومي عن إبراهيم بن يزيد عن عَمرو بنِ دينار عن الحسنِ بنِ محمد عن عليٍّ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال له: "قُم يا علي فآذن الناس لعنَ اللهُ قاطعَ السِّدر". والحسن بن محمد لم يَسمع من عليٍّ. ولم يُولد في زمنِه. ففي توهين سفيان إياه ما يَسقطُ به مثلُه. مع أنَّ سائرَ أهلِ العلم من فقهاء الأمصار الذين تدورُ عليهم الفُتيا على إباحةِ قطعِه. وفي ذلك ما قد دلَّ

أخرجه أبو مسلم الكَجِّي[١] في "سننه": ثنا أبو عاصم عن ابنِ جُريج به.

وأخرجه البيهقي في "سننه" وقال: لا أَدري. هل سمعَ سعيدٌ من عبد الله بن حُبْشي أم لا؟. ويُحتمل أن يكون سمعه.

وأَخرجه الضياءُ المقدسي في "المختارة".

وقال الطبراني في "الأوسط" ثنا أبو مسلمٍ ثنا أبو عاصمٍ عن ابنِ جُريج عن عثمان بنِ أبي سليمان عن سعيدِ بنِ محمد عن عبدِ الله بن حُبْشي قال قال رسولُ ﷺ "مَن قطعَ سِدْرةً صوَّب اللهُ عزَّ وجلَّ رأْسَه في النار، يعني مِن سدرِ الحرم"[٢].

على أنَّ الأَولى فيه إباحةُ قطعِه لا المنع منه. والله عزَّ وجلَّ نسألُه التوفيق. انتهى كلام الطحاوي.

(١) إبراهيمُ بنُ عبدِ الله بن مسلم بنِ ماعز بن كشٍّ الكَشِّي، ويُقال فيه: الكَجِّي البصري الحافظ صاحبُ السُّنن. ولد سنة نيِّفٍ وتسعين ومئة. وثَّقه الدارقطنيُّ وغيره. وكان سَرِيًا نَبيلاً مُتمولاً عالماً بالحديثِ وطرقِه، عالي الإسناد، قدم بغداد. وازدحموا عليه. ومات ببغداد في سابع المحرم، سنة ٢٩٢، فنُقِلَ إلى البصرة، ودُفِنَ بها، وقد قاربَ المئة، رحمه الله. انتهى.

سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٢٣) للذهبي. وتبصير المنتبه (١/ ٢٨٠) لابن حجر.

قلت: والكجِّي: بفتح الكافِ، وشدة الجيم. نسبة إلى الكَجِّ. وهو الجص، قيل له ذلك، لأَنَّه كان يَبني داراً في البصرة، وكان يقول: هاتوا الكجَّ. وأَكثر منه فقيل له ذلك، وقيل له: الكشي نسبة إلى جدِّه الأَعلى. قاله المناوي في "الفيض" (٣/ ٢١٥).

قلت: وسنن الكجِّي في عداد المفقود في زماننا.

(٢) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٤٤١) ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٣/ ٤٥٢) بهذا الإسناد.

وأبو مسلم: هو الكجي. الذي تقدَّم ذكره.

ولم يذكر الضياءُ قولَه "يعني من سدرِ الحرمِ". ولم يبيِّن الطبرانيُّ قائلَها.

وقال البيهقي في "سننه": أنا أبو عبد الله الحافظ [ثنا أَبو عليٍّ الحسين بن عُليٍّ الحافظ][(١)] أنا محمد بنُ يحيى الصِّلْحي[(٢)] بفمِ الصِّلح ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم ثنا يزيد بن مَوهَب الرَّملي ثنا مَسعدة بنُ اليسع عن ابنِ جُريج عن عَمرو بنِ دينار عن جابرِ بنِ عبد الله قال: قال رسولُ الله ﷺ: "مَن قطَعَ سدرةً صوَّبَ اللهُ رأْسَه في النار"[(٣)].

قال أبو عبد الله: قال أَبو عليٍّ الحافظ: هكذا كتَبْناه من حديث مَسعدة. وهو

قال الهيثمي في "المجمع" (٣/ ٦١٧): رواه أبو داود غير قولِه "من سدرِ الحرم" رواه الطبراني في "الأوسط". ورجالُه ثقاتٌ. انتهى.

قلت: وهذا الإطلاق فيه نظرٌ.

فإنَّ محمدَ بنَ سعيد مجهولٌ. كما تقدَّم في التعليق السابق. والله أعلم.

أخذ بهذه الرواية السيوطيُّ. فجزمَ بأنَّ التحريمَ خاصٌّ بسدرِ الحرمِ. وهو مذهبُ سُفيان بنِ عُيينة. كما سيأتي كلامُهما آخر الرسالة.

(١) ما بين المعقوفين سقطَ من الحاوي (٢/ ٥٢) واستدركتُه من سنن البيهقي. وهو سقطٌ واضح.

(٢) بكسرِ الصادِ والحاء المُهملتين، بينهما اللامُ السَّاكنة. وهذه النِّسبة إلى "فم الصِّلْح". وهي بلدةٌ على دجلة بأَعلى واسط، بينهما خمسةُ فراسخ.

الأنساب (٣/ ٥٥٠) لابن السَّمعاني. وتبصير المشتبه (١/ ٢٠٣) لابن حجر.

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٣٠) بهذا الإسناد.

وإسناده باطلٌ. وهو خطأٌ.

فيه مسعدة بن اليسع بن قيسٍ الباهليُّ.

كذَّبه أبو داود.

وقال الإمام أحمد: ليس بشيءٍ تركْنا حديثَه منذُ دهرٍ.

وقال أبو حاتم: ذاهبٌ منكرُ الحديث لا يُشتغلُ به. يكذبُ على جعفرِ بنِ محمدٍ عندي. والله اعلم.

خطأٌ. وإنَّما رواه ابنُ جُريج عن عَمرو بنِ دينار عن عُروة قولَه.

قال البيهقيُّ: أَخبرناه أبو عبد الله أَنا أَبو عليٍّ أنا عليُّ بنُ الحسن بن سَلْمٍ[١] ثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقي ثنا أَبو أُسامة عن ابنِ جُريج[٢]. فصارت روايةُ

(١) وقع في الحاوي. وبعض نسخ البيهقي (سلمة) بزيادة هاء. والصواب (سلْم) بدون هاء. كما وقع في بعضِ نُسخِ سنن البيهقي. وهو الموافق لكُتب التراجم. وهو من شيوخ ابنِ حبان وغيره.
ويُعرف بـ (ابن سلْم) كما صدَّر الذهبيُّ في "السير" (١٤/ ٤١١) ترجمتَه بذلك. ووصفَه بالحافظِ العالمِ الثبتِ.

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٣٠) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧/ ٤٢٥) من رواية حامد بنِ يحيى كلاهما عن أَبي أُسامة عن ابنِ جُريج قال: أَخبرني عَمرو بنِ دينار عن عُروة بنِ الزبير. ولم يتجاوزه به قال: "مَن قطعَ سِدرةً صبَّ اللهُ عليه العذابَ صبَّاً".
وهذا مقطوعٌ من قول عُروة رحمه الله.
وموسى بنُ عبد الرحمن مِن شُيوخ الأربعة سوى أبي داود.
قال ابن حجر في "التقريب": ثقةٌ من كبارِ الحادية عشرة.
وحامد بنُ يحيى: هو البلخي أبو عبد الله نزيل طرسوس ثقةٌ حافظٌ. قاله ابنُ حجر في التقريب.
وتقدَّم ذكرُ رواية نصرِ بنِ عليٍّ الجهضمي - وهو ثقة ثبتٌ - كما قال ابن حجر. عن أَبي أُسامة عند أَبي داود في "سننه".
وأَخرجه الخلَّال كما في "المنتخب من علله" (٢١) حدَّثنا يحيى بنِ موسى عن عُبيد الله بنِ مُوسى عن ابن جُريج. لكن قال: عن عُروة عن النبيِّ ﷺ مُرسلاً.
ورواه الخلالُ أَيضاً (٢١) حدَّثنا يحيى بنُ موسى عن عُبيدِ الله عن ابنِ جُريج عن عثمان بنِ أبي سليمان عن سعيد بنِ محمدٍ عن عبدِ الله بنِ حُبشي رضي الله عنه مرفوعاً.
وقد تقدَّم ذكرُ مَن رواه من هذا الطريق.
ويحتمل أنْ يكون عبيدُ الله رواه على الوجهين كأَبي أُسامة. فقد رواه الخلال من نفس شيخِه يحيى.
وعبيد الله بن موسى: هو العبسي أبو محمد ثقةٌ من رجال الشيخين.

قال الطحاوي: ففي هذا الحديث إيقافه على عُروة بغير تجاوزٍ به إياه إلى عائشة. ولا إلى مَن سواها ممن ذُكر في الحديثين الأولين. وفيه أَيضاً شيءٌ ذكرَه لنا رَوح. قال: سمعتُ حامداً يقولُ: ذكرتُ هذا الحديث لسفيان بنِ عُيينة، فقال: ذهبتُ إلى عَمرو بن دينار فسأَلتُه عنه، فقال لي: اذهبْ إلى عثمان بنِ أبي سليمان فإنه يُحدِّثُ به. فذهبتُ إلى عُثمان فحدَّثني فيه بحديثين اختلط عليَّ إسنادُهما. قال سُفيان: فسألتُ هشامَ بنَ عُروة عن قطع السدر، فقال: "هذه الأبواب مِن سدرةٍ كانت لأَبي قطَعَها، فجعلَ منها هذه الأبواب".

ففيما ذكرنا عن سفيان في هذا الحديث مِن سُؤاله عَمرو بن دينار عن الحديث الذي ذكرناه في هذا الباب عنه. أَعني عَمرو بن دينار. وجوابه فيه بما أَجابه، فدلَّ ما ذكرنا فيه عن هشام بنِ عُروة عن أبيه، أنَّ الحديثين الأولين – إنْ كانا صَحِيْحَين – فقد كان لحقَهما نسخٌ عادَ به ما كان فيهما من نهيٍّ إلى الإباحة لما في ذلك النهي ؛ لأنَّ عُروة مع عدلِه وعلمِه وجلالةِ منزلتِه في العلم لا يدعُ شيئاً قد ثبتَ عنده عن النبيِّ ﷺ إلى ضدِّه إلَّا لِـما يُوجب ذلك له.

فثبتَ بما ذكرنا نسخَ هذين الحديثين. مع ما قد دخلَ الحديثَ الثاني منهما من خلافِ ابنِ جُريج راويه. وهو إبراهيم بنُ يزيد. وإيقافُه على عُروة. وهو حُجَّة على إبراهيم بنِ يزيد، وإبراهيم ليس بحُجَّةٍ عليه. بل أهل الإسناد يُضعِّفون روايتَه في هذا، وفي غيره.

مع أنَّ إبراهيم هذا قد كان اضطربَ في هذا الحديث. فحدَّث به مرةً هكذا عن عَمرو بن دينار، وحدَّث به مرةً أُخرى عن عَمرو بن أوس.

ومما قد رُوي عن عُروة أَيضاً في إباحةِ قطعِ السِّدرِ. ما قد حدَّثنا محمد بنُ جعفر بن أَعين قال: حدَّثنا عليُّ بنُ حربٍ الطائي، قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ داود الهمْداني – قال محمد: يعني الخريبي – عن هشامِ بنِ عُروة عن أبيه: "أنه كان يقطع السِّدرَ يجعلُه أَبواباً".

وممن قد خالفَ إبراهيم بن يزيد في حديثه الذي رويناه عنه في هذا الباب. محمدُ بنُ مسلم الطائفي. فرواه عن عَمرو بن دينار. كما حدَّثنا محمد بنُ جعفر بن محمد بن أعين قال: حدثنا عليُّ بنُ الجعد قال: حدَّثنا محمد بنُ مسلم عن عَمرو بن دينار عن رجلٍ من ثقيفٍ سمعَ ابن الزبير يقول: "من قطعَ السِّدر صبَّ الله العذاب عليه صباً". فهذا محمدُ بنُ مسلم. قد خالفَ إبراهيمَ في هذا الحديث.

نصرِ بنِ عليٍّ عن أَبي أُسامة بهذا معلولةٌ.

قال البيهقي: ويُحتمل أنْ يكون أَبو أسامة رواه على الوَجهين.

قال: وقد رواه مَعمرٌ. كما أنا أبوالحسين بن بشران أنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار أنا أحمد بنُ منصور ثنا عبد الرزاق أنا معمرٌ عن عثمان بنِ أَبي سُليمان عن رجلٍ من ثقيفٍ عن عُروة بن الزبير يرفعُ الحديثَ "في الذي يَقطعُ السِّدرَ. قال: يُصبُّ عليه العذابُ. أو قال: يُصوَّبُ رأْسُه في النار".

قال: فسأَلتُ بني عُروة عن ذلك فأَخبروني، أَنَّ عُروة قطعَ سِدرةً كانت في حائطٍ، فجعلَ باباً لحائط(١).

فردَّه إلى ابنِ الزُّبير. وهو فوق إبراهيم هذا. ودون ابنِ جُريج. انتهى كلام الطحاوي رحمه الله.

قلت: وقول سفيان بن عيينة: فذهبتُ إلى عثمان فحدَّثني فيه بحديثين اختلط عليَّ إسنادُهما.

سيأتي هذا السند عند الكجِّي.إنْ شاء الله. في آخر الرسالة.

(١) أخرجه عبد الرزاق كما في "جامع معمر" (١٩٧٥٦). ومن طريقه أبو داود في "السنن" (٥٢٤٠) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٣٠) والبغوي في "شرح السنة" (٨/ ٢٤٩) عن مَعمر بنِ راشدٍ الصنعاني به.

هكذا رواه معمرٌ – وهو من الثقات الأثبات – عن عثمان بنِ أبي سليمان مُرسلاً. وقد خالفَه ابنُ جريج – وهو ثقةٌ أَيضاً -. فرواه عنه عن سعيدِ بنِ محمد عن عبدِ الله بنِ حُبشي ﷺ مرفوعاً.

ورواه أَيضاً أبو عثمان محمد بنُ شريكٍ – على الصَّحيح عنه – عن عَمرو بنِ دينار مُرسلاً.

انظر ما بعده.

وسواءٌ كان هذا أَو ذاك. فرواية مَعمر وأبي عثمان مُرسلة.

ورواية ابنِ جُريج فيها سعيد بنُ محمدٍ. وهو مجهولٌ. كما قال الذَّهبيُّ وابنُ القطان.

وقد نقلتُ كلام أهلِ العلمِ فيه في أول الرسالة.

قال البيهقيُّ: يُشبه أنْ يكون الرجلُ من ثقيفٍ عمرو بن أوس(١). فقد أَخبرنا أَبو عبد الله الحافظ أنا أبو العباس محمد بنُ يعقوب ثنا أحمد بنُ عبد الجبار ثنا أبو معاوية عن أَبي عثمان عن عَمرو بنِ دينار عن عَمرو بنِ أوسٍ عن عُروة قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إِنَّ الذين يَقطعون السِّدرَ يَصبُّهم الله على رُؤوسهم في النار صبَّاً"(٢).

قال البيهقي: [أبو عثمان](٣) هذا هو محمد بنُ شريكٍ المكِّي. هذا هو المحفوظُ عنه مُرسلاً، وقد رواه القاسمُ بن أَبي شيبة عن وكيعٍ عن محمدِ بنِ شريك العامريِّ عن عَمرو بنِ دينار عن عَمرو بنِ أَوس عن عُروة عن عائشة قالت: قال رسولُ الله ﷺ: "إنَّ الذين يَقطعون السِّدرَ يُصبُّون في النار على رُؤسِهم

(١) الثقفيُّ الطائفيُّ. تابعيٌّ كبيرٌ من الثقات. ذكره مسلمٌ في الطبقة الأُولى من التابعين، أَخرج له الجماعة.
قال أبو هريرة: تَسألُوني وفيكم عَمرو بنُ أوس!. قال البخاري: مات قبل سعيد بن جبير.
"تهذيب التهذيب" (٨/ ٧).

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٠) والخطيب في "موضح الجمع والتفريق" (١/ ٤٠) حدَّثنا أبو العباس به.
ورجالُه ثقاتٌ إلَّا أنه مُرسلٌ.
أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير. وهو ثقةٌ من رجالِ الشيخين. إلَّا أنه يدلِّس.
وقال أحمد: أبو معاوية الضرير في غير حديثِ الأعمش مُضطربٌ لا يحفظها حِفْظاً جيداً. انتهى.
وقال ابن خراش: صدوقٌ. وهو في الأعمش ثقة. وفي غيره فيه اضطرابٌ. انتهى.
أمَّا أبو عثمان: فقد وثَّقه أحمد وابنُ معين وأبو زرعة. وغيرهم.
وانظر ما بعده.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من المطبوع. واستدركتُه من سنن البيهقي.

صبًّا"[١].

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو عليٍّ الحافظ أنا الحُسينُ بنُ إدريسٍ الأنصاريُّ ثنا القاسم بنُ أبي شيبة. فذكره.

قال أبو عليٍّ: ما أُراه حفظَه عن وكيع. وقد تكلَّمُوا فيه. يعني القاسم، والمحفوظُ روايةُ أَبي أَحمد الزُّبيري ومَن تابعه على رِوايتِه عن محمد بنِ شريكٍ عن عَمرو بنِ دينار عن عَمرو بنِ أَوسٍ عن عُروة، أنَّ رسولَ الله ﷺ مُرسلاً. انتهى.

قلت: قد تُوبع القاسمُ عن وكيعٍ على وصلِه.

قال الطبراني في "الأوسط": ثنا محمد بنُ عبدِ الله الحضْرميُّ ثنا مليحُ بنُ وكيع

(١) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٠) بهذا الإسناد.

وفيه القاسم بن محمد بن أبي شيبة. وهو متروكٌ. وهو أخو الحافظين أبي بكر وعثمان ابني أَبي شيبة. وهو أكبرهم. كما قال الحافظ النسائي.

حدَّث عنه أبو حاتم وأبو زرعة. ثمَّ تركا حديثه.

قال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابنُ معين وابنُ عدي: ضعيفٌ.

وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (١/ ١٩).

وذكره ابنُ حبان في "الثقات". وقال: يُخطِئُ ويخالفُ.

وقال الذهبيُّ: هالكٌ.

وقال الخليلي: ضعَّفوه. وتركُوا حديثَه. لسان الميزان (٤/ ٤٦٥).

قال الدارقطني كما في "العلل المتناهية" (٣/ ٦٥٥) لابن الجوزي: وقد رُوي من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبيِّ ﷺ. والأَشبه بالصَّوابِ أنَّه من قولِ عُروة. انتهى.

بن الجرَّاح ثنا أَبي عن محمد بنِ شريكٍ عن عَمرو بن دينار عن عِمرو بنِ أَوسٍ عن عُروة عن عائشة قالت: قال رسولُ الله ﷺ: إنَّ الذين يَقطعون السِّدرَ يُصبُّون في النارِ على وجوهِهِم صبّاً"[(١)].

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٥١٥) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٩٧٦) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٢٦١) والخطيب في "موضح الجمع والتفريق" (١/ ٤٠) من طُرق عن مليح بنِ وكيعٍ به.

قال ابنُ عساكر: محمد بن شريك. هو أبو عثمان المكِّي عزيزُ الحديثِ. وثَّقه أحمد بن حنبل ويحيى بنُ معين. والحديثُ غريبٌ. انتهى.

قلت: **مليح بن وكيع بن الجراح** رَوى عنه جمعٌ.

وذكره ابنُ حبان في "الثقات" (٩/ ١٩٥) وقال: مستقيم الحديث.

وقال ابن عساكر في "تاريخه" (٦٠/ ٢٦٢): ذكر أَبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني قال: سألتُه يعني أَبا حاتم الرازي عن مليح بنِ وكيعٍ. فقال: صدوقٌ. انتهى.

أمّا والِدُه وكيع بن الجراح. فهو من ثقات المسلمين وحفَّظِهم المعروفين. لكن رواه أبو معاوية وأبو أحمد الزبيري عن محمد بنِ شريك مُرسلاً.

وقد تابع أبا عثمان محمدَ بنَ شريك - عن عمرو بن دينار - عثمانُ بنُ أبي سليمان على إرساله. كما تقدَّم.

ولعلَّ الوهمَ ممن دون وكيع.

ورواه يزيد بن القاسم الوزان المقرئ عن وكيع عن عُروة مُرسلاً. أخرجه أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الخالق في خاتمة كتاب "الورع" (١/ ١٩٢) لأبي بكر الموزري.

وهي موافقة لرواية أبي معاوية وغيره.

وأخرجه تمام في "فوائده" (١٠٨٣) من طريق إسماعيل بنِ عبد الله بن زُرارة، ثنا حمَّاد أَبو بشرٍ العبدي، والأشعثُ بنُ سعيد عن عَمرو بنِ دينار عن عُروة بنِ الزبير عن عائشة، أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن قطعِ السِّدر، وقال: "مَن قطع سِدرةً صبَّ الله عليه العذابَ صبّاً".

قال الطبرانيُّ: لم يروه عن عَمرو إلَّا محمدٌ تفرَّد به مليحُ بنُ وكيع عن أَبيه. انتهى.

هكذا قال. وقد علمتَ أنَّه لم ينفرَّد به، بل تابعه القاسمُ بنُ أَبي شيبة(١).

قال البيهقي: وأنا أبو الحسين بنُ بشران أنا إسماعيل الصَّفَّار أنا أحمد بنُ منصور أنا عبدُ الرزاق أنا إبراهيم بنُ يزيد ثنا عَمرو بن دينار عن عَمرو بن أوسٍ قال: أَدركتُ شيخاً من ثقيفٍ قد أَفسد السِّدرُ زرعَه. فقلتُ: أَلَا تقطعه. فإنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إلَّا من زرع. فقال: أَنا سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول "مَن قطعَ السِّدرَ إلَّا مِن زرعٍ صُبَّ عليه العذابُ صبَّاً". فأَنا أكره أَنْ أَقطعَه من الزرعِ ومن غيرِه(٢).

إسماعيل بن عبد الله.

ذكره ابنُ حبان في "الثقات".

وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٨١) لابنه: أَدركتُه. ولم أكتُب عنه.

وقال الأزدي: منكر الحديثِ جِدًّا.

وأبو بشر العبدي. لم أَجد له ترجمة.

والأشعث بن سعيد: هو أبو الربيع السمَّـان.

ضعَّفه الجماعة.

وقال النسائي وابن معين: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. منكرُ الحديثِ سيِّء الحفظ. يَروي المناكير عن الثقات. انتهى.

والمحفوظ عن عَمرو بن دينار ما تقدَّم.

(١) والقاسم متروكٌ كما تقدَّم. فلا يُفرح بمتابعته.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٩٧٥٨) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٠) والطحاوي

قال البيهقي: فهذا إسنادٌ آخرُ لعمرو بنِ أَوسٍ سوى روايتِه عن عُروة. إنْ كان حفظَه إبراهيم بن يزيد.

قال: وقد رُوِيَ عن إبراهيم بنِ يزيد. كما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدَّثني أَبو سعيد[1] أحمد بنُ محمد بن وكيع ثنا إبراهيم بنُ نصرٍ الضَّبِّي ثنا صالحُ بنُ مسمار ثنا هشام بن سليمان حدَّثني إبراهيم بن يزيد عن عَمرو بن دينار عن جعفرِ بنِ محمد بن عليٍّ عن أَبيه عن جدِّه عن عليٍّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "اخرُج فأذِّن في الناسِ. مِن الله لا مِن رسوله: لعنَ اللهُ قاطعَ السِّدر"[2].

قال: وأَنا أبو عبد الله الحافظ أَنا أَبو عليٍّ الحُسين بن عليٍّ الحافظ أنا محمد بن

في "شرح مشكل الآثار" (٢٩٧٧) بهذا الإسناد.

وإبراهيم بن يزيد الخوزي.

قال عنه أحمد والنسائي وابن الجنيد: متروك.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني: منكر الحديث.

وقال البرقي: كان يُتَّهم بالكذب.

وقال ابن حبان: روى المناكيرَ الكثيرَ حتَّى يسبقَ إلى القلبِ أنه المُتعمِّدُ لها.

تهذيب التهذيب (١/ ١٥٧).

(١) وقع في الحاوي (أبو يزيد) والتصويب من سنن البيهقي. ومن كُتب التراجِم. نُسب إلى والد جدِّه. وهو أحمد بن محمد بن رُميح بن وكيع النسوي الحافظ. توفي سنة ٣٥٧. حدَّث عنه الدارقطنيِّ والحاكمِ. ميزان الاعتدال (١/ ١٣٥).

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٠).

وإبراهيم هو الخوزي المتقدِّم. وهو متروكٌ.

عمران بن خزيمة الدِّينَوري أَبو بكرٍ ثنا أبو عبيد الله[١] المخْزُومي سعيدُ بنُ عبد الرحمن ثنا هشامُ بنُ سليمان عن ابنِ جُريج حدَّثني إبراهيم بنُ يزيد المكِّي عن عَمرو بنِ دينار عن الحسنِ بن محمد بن عليٍّ عن أبيه عن عليٍّ رضي الله عنه فذكَره[٢].

قال أَبو عليٍّ: هكذا قال لنا هذا الشيخُ. وابنُ جريجٍ في إسناده وهمٌ، ورواه إبراهيم بن المنذر عن هشام بنِ سليمان عن إبراهيم بنِ يزيد. ولم يذكر ابنَ جريجٍ في إِسنادِه. وهو الصوابُ[٣].

قلت: وكذا رواه غيرُه عن هشام.

قال الطبراني في "الأوسط": ثنا عليُّ بنُ سعيدٍ الرازي ثنا صالح بنُ مسمار ثنا هشام بن سليمان عن إبراهيم بن يزيد عن عَمرو بن دينار عن الحسنِ بنِ محمد بنِ عليٍّ عن أبيه عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: "اخرُج فنادِ في الناس لعنَ

---

(١) وقع في الحاوي (عبد الله) مكبراً. والتصويبُ من سنن البيهقي. ومن كُتب التراجم.

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤٠).

وعلي بن محمد أبو محمد المدني. من أفاضل أهل العلم في زمنه ومن الثقات الفقهاء.

أمّا أبوه فهو محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه **المعروف بابنِ الحنفية**. وهي خولة بنتُ جعفرِ بنِ قيسٍ من بني حنيفة. وهو ثقةٌ أَخرج له الجماعة. قيل: ولد في خلافة أبي بكر.

(٣) وصله أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ١٧٩) حدَّثنا أَبو بكر بنُ خلَّاد ثنا محمد بنُ أحمد بنِ نصرٍ الترمذيُّ ثنا إبراهيم بنُ المنذر به.

قال أبو نعيم: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث الحسنِ بنِ محمد عن أبيه. لم يروه عنه إلَّا عمروٌ، ولا عنه إلَّا إبراهيم. وهو المعروفُ بالخُوزي. سكنَ مكة كان ينزلُ شعبَ الخُوز فنُسِبَ إليه. انتهى.

اللهُ قاطعَ السِّدر"[١].

قال الطبرانيُّ: لم يروه عن الحسنِ إلَّا عَمرو، ولا عنه إلَّا إبراهيم، ولا عنه إلَّا هشامٌ.

ثم قال البيهقي: ورواه عليُّ بنُ ثابتٍ عن إبراهيم بنِ يزيد عن عَمرو بن دينار عن محمد بن عليٍّ مُرسلاً.

قال البيهقي: ورواه عليُّ بنُ هاشم بن البَرِيْد[٢] عن إبراهيم الخُوْزي عن عَمرو بنِ دينار وسليمان الأحول عن عَمرو بنِ شُعيب عن أَبيه عن جدِّه عن عَمرو بنِ أَوسٍ الثقفيِّ عن النبيِّ ﷺ. وقال "إلَّا مِن زرعٍ"[٣].

(١) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٩٣٢) بهذا الإسناد.

قال الهيثمي في "المجمع" (٨/ ٢١٤): وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي. وهو متروكٌ. انتهى.

وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٩٨١) من رواية يعقوب بنِ حُميد عن هشام بنِ سليمان عن إبراهيم بن يزيد عن عَمرو بنِ دينار عن الحسنِ بنِ محمد عن عليٍّ رضي الله عنه.

ولم يذكر عن أبيه.

قال الطحاوي: والحسن بنُ محمد لم يَسمع من عليٍّ. ولم يُولد في زمنه. انتهى.

(٢) بفتح الباء المُوحَّدة. ثم راء. وبعدها ياء ساكنة. "تبصير المنتبه" (٤/ ١٤٩٣) لابن حجر.

(٣) وصله الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٧/ ٤١) حدَّثنا عبدان بنُ أَحمد ثنا الجرَّاحُ بنُ مخلد ثنا الحسنُ بنُ عرفة ثنا عليُّ بنُ هاشم به.

وهذا السند من تخليطات إبراهيم الخوزي. وهو متروكٌ كما تقدَّم.

وظاهره أنَّ عمرو بنَ أَوسٍ صحابيٌّ ليس كذلك.

قال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٢١): تابعيٌّ مشهورٌ، حديثُه في الكُتب الستة. وذكره الجمهورُ في التابعين. وذكره الطبرانيُّ، وابنُ مندة، وطائفةٌ في الصَّحابة بسببِ الحديث الذي أَخرجُوه من طريق

قال أبو عليٍّ الحافظ: حديثُ إبراهيم بن يزيد مُضطربٌ. وإبراهيمُ ضعيفٌ.

قلت: هذا الطريق أَخرجه(١).

قال البيهقي: ورواه المثنى بنُ الصبَّاح عن عَمرو عن أَبي جعفرٍ. كما أَخبرنا عليُّ بنُ بشران أنا إسماعيل الصفار ثنا أَحمد بنُ منصور ثنا عبدُ الرزاق قال: سمعتُ المثنى بنَ الصبَّاح يُحدِّثُ عن عَمرو بنِ دينار عن أبي جعفرٍ قال: قال النبيُّ ﷺ لعليٍّ في مرضِه الذي ماتَ فيه: "اخرُج يا عليُّ فقل عن الله لا عن رسول اللهِ: لعنَ اللهُ مَن يقطعِ السدرَ"(٢).

الوليد بن مسلم عن عبد اللهَّ بن عبد الرحمن الطائفي عن عثمان بن عَمرو بن أوس عن أبيه، قال: "قدمتُ على النبيِّ ﷺ في وفد ثقيفٍ". والمشهورُ ما رواه الحفَّاظ عن الطائفي المذكور عن عثمان، وهو ابنُ عبد اللهَّ بن أوس عن عَمرو بنِ أَوسٍ عن أبيه، فوقعَ في رواية الوليد إبدال عن. فصارت ابن، فالصواب عن عثمان عن عَمرو عن أبيه. انتهى.

(١) قال في هامش طبعة الحاوي: هذا البياض في جميع الأُصول. انتهى.

قلت: وقد عرفتَ فيما سبق أنَّ الطبرانيَّ قد أَخرجه في "المعجم الكبير".

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٩٧٥٧) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦٠/ ١٤٠) بهذا الإسناد.

أبو جعفر: هو محمد بن عليِّ بنِ الحُسين بن علي بنِ أبي طالبٍ الهاشمي. المعروف بالباقرِ رحمه الله.

والمثنى بنُ الصباح ضعيفٌ ومُختلطٌ.

ضعَّفه ابنُ معين وأحمد والنسائي وغيرهم.

قال الإمام أَحمد: لا يُساوي حديثُه شيئاً مُضطربُ الحديث. انتهى.

وقال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أَبي أبا زرعة عنه. فقالا: ليِّن الحديثِ. قال أبي: يَروي عن عطاءٍ ما لم يرو عنه أَحدٌ. وهو ضعيفُ الحديث. انتهى.

وقال البيهقي: أَنا عبدُ الله الحافظ حدَّثني الزبير بنُ عبد الواحد الحافظُ ثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابُوري[١] ثنا عبدُ القدوس [بن محمد][٢] بن عبد الكبير بن شُعيب بن الحَبْحَاب ثنا عبدُ القاهر بن شُعيب عن بهْزِ بنِ حكيمٍ عن أبيه عن جدِّه قال: قال رسولُ الله ﷺ: "قاطعُ السدر يُصوِّبُ اللهُ رأسَه في النار"[٣].

وقال ابنُ عدي: ضعَّفه الأئمةُ المتقدِّمون. والضعفُ على حديثِه بيِّنٌ. انتهى.

تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٦).

ولذا قال البيهقي عقبه: كلُّ ذلك منقطعٌ وضعيفٌ، إلَّا حديث ابنِ جريج، فإني لا أَدري. هل سمعَ سعيدٌ من عبدِ الله بنِ حُبشي أَم لا، ويُحتمل أنْ يكون سمعَه. والله أعلم. انتهى.

(١) بضمِّ الجيم، وسكونِ النون، وفتحِ الدالِ المُهملة. بعدها الياءُ المثناة من تحتها، وفتح السين المُهملة بعدها الألفُ، والباءُ الموحدة بعدها واوٌ وراء، نسبة إلى مدينة من خوزستان. يقال لها: جُنْدَيْسَابُوْر. اللباب (١/ ٢٩٦).

(٢) مابين المعقوفين سقط من مطبوع الحاوي. واستدركتُه من مصادر الحديث.

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٢٣٢) بهذا الإسناد.

وأَخرجه تمامٌ في "فوائده" (١٠٩١) حدَّثنا أبو الحسن عليُّ بنُ عمر البغدادي، ثنا محمد بنُ نوح به.

محمد بن نوح شيخ الدارقطني

قال عنه الدارقطني: كان ثقةً مأموناً.

وقال أبو سعيد بن يونس: ثقة حافظ. كذا في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٥).

وشيخُه عبد القدوس بن محمد من شيوخ البخاري.

قال عنه ابنُ أبي حاتم: سمعَ منه أبي في الرحلة الثالثة. وسُئِلَ عنه. فقال: صدوقٌ.

وقال النسائيُّ: ثقةٌ.

وذكره ابنُ حبان في "الثقات:.

وقال مسلمة: لا بأسَ به. كذا في "تهذيب التهذيب" (٦/ ٣٣٠).

وعبد القاهر بن شعيب بن الحبحاب.

ذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال صالح جزَرَة: لا بأس به. حكاه الحاكم في التاريخ. كذا في "تهذيب التهذيب" (٦/ ٣٢٨).

وقال الذهبيُّ في "الكاشف" (١/ ٦٦): وثِّق.

وهي عبارة يُطلقها الذهبيُّ لمن لم يُوثِّقه سوى ابنِ حبان.

وأمَّا بهز بن حكيم. فقد اختلف فيه الحفَّاظ.

فوثَّقه النسائيُّ وابن المديني. وتوقَّف فيه شعبة.

وقال أبو زرعة: صالح، ولكنه ليس بالمشهور.

وقال أبو حاتم: هو شيخٌ يُكتبُ حديثُه. ولا يُحتجُّ به.

وقال يحيى بن معين: ثقةٌ. وقال أَيضاً: إسنادٌ صحيحٌ إذا كان دون بهز ثقة.

وقال ابن حبان: كان يُخطئ كثيراً. فأمَّا أَحمد وإسحاق فهما يحتجَّان به. وتركَه جماعةٌ من أئمتِنا. ولولا حديثه "إنَّا آخذوها وشطر ماله". لأدخلناه في الثقات. وهو ممن استَخِيرُ الله فيه. انتهى.

وقال الحاكم: كان من الثقاتِ ممَّن يُجمع حديثُه. وإنَّما أُسقط من الصَّحيح روايته عن أَبيه عن جدِّه، لأنَّها شاذةٌ لا مُتابع له عليها. انتهى.

قلت: وأعدلُ الأقوال فيه أنه صدوقٌ حسنُ الحديث إذا رَوى عنه أَحد الثقات، ولم يأتِ بها يُنكَر. فقد أُنكر عليه بعض الأحاديث التي انفردَ بها. وهذا الحديثُ لم يرو عنه ثقةٌ مشهورٌ. فلم تطمئنَّ النفسُ بتصحيحِ حديثِه هذا. والله أعلم.

ولذا قال الإمامُ أحمدُ في رواية أبي طالب كما في "العدة" (٤/ ١١٧٩) لأبي يعلى الفرَّاء: ليس في النَّبقِ (أي السدر) حديثٌ صحيحٌ. انتهى.

وكذا قال العُقيلي. كما سيأتي كلامُه إنْ شاء الله.

أمّا والده حكيم بن معاوية بن حيدة القُشيري.

فقد ذكره ابنُ حبان في "الثقات".

وقال النسائيُّ: ليس به بأس.

وقال: أَنا أبو عبد الله ثنا الزُّبير بنُ عبدِ الواحد الحافظ أنا أَبو عليٍّ محمد بنُ سليمان المالكي ثنا زيد بنُ أَخزم[١] أنا يحيى بنُ الحارث عن أَخيه مُخارق بنِ الحارثِ عن بهزِ بنِ حكيمٍ عن أَبيه عن جدِّه عن النبيِّ ﷺ قال: "مِن الله لا مِن رسولِه، لعنَ اللهُ عاضدَ السِّدر"[٢].

وقال أبو داود: ثنا عُبيد الله بن عُمر بن مَيسرة وحُميد بن مسعدة قالا: ثنا

وقال العجلي: ثقة.

(١) بالخاء والزاي المعجمتين. قاله ابنُ ناصرٍ الدِّمشقي في "توضيح المشتبه" (١/ ٢١).

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤١) والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٤٢٠) والعُقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٩٢) وابنُ الجوزي في "العلل المتناهية" (٣:٦٥٥) وتمام في "فوائدة" (١٠٩٠) من طُرق عن زيد بنِ أخزم به.

ووقع عند العُقيلي وابنِ الجوزي عن أخيه زهدم. وصوَّبه ابنُ حجر في "التهذيب" (١١/ ١٧١).

وفرَّق الحافظ بين يحيى بنِ الحارث الشيرازي الذي يروي عن مخارق. رَوى له ابنُ ماجه. وبين يحيى بنِ الحارث الذي يَروي عن أَخيه زهدمٍ عن بهز. وقال: خلَطَه بعضُهم بالذي قبلَه. وهو غيرُه. فذكرتُه للتمييز. انتهى.

قلت: وإسنادُه ضعيفٌ.

يحيى بن الحارث. وأَخوه مجهولان.

قال العقيلي: يحيى بنُ الحارث الطائي عن أَخيه زَهْدم، ولا يصحُّ حديثُه. والرواية في هذا الباب فيها اضطرابٌ وضعفٌ، ولا يصحُّ في قطع السدر. انتهى.

وقال في ترجمة أخيه زهدمِ بنِ الحارثِ الطائيِّ عن بهز بنِ حكيم: لا يُتابعُ عليه. ولا يُعرف إلَّا به، بصريٌّ. ولا يُحفظ هذا الحديث عن بهز، من حديث بهز، إلَّا عن هذا الشيخ، وقد رُوي بغير هذا الإسناد، وفي إسنادِه لينٌ واضطرابٌ. انتهى.

قلت: وقد تقدَّم أنه رُوي من وجهٍ آخر عن بهز. لكنه لا يصحُّ.

حسانُ بنُ إبراهيم قال: سألتُ هشامَ بنَ عروة عن قطعِ السِّدر. وهو مُستندٌ إلى قصرِ عُروة. فقال: ترى هذه الأبوابَ والمصاريعَ إنما هي من سدرِ عُروة، كان عُروة يَقطعُه مِن أرضه، وقال: لا بأس به".

زاد حميدٌ "وقال: يا عراقي جئتني ببدعة. قال: قلتُ: إنما البدعةُ مِن قِبَلِكم سمعتُ مَن يقول هذا: "لعنَ رسولُ الله ﷺ مَن قطعَ السِّدر"[(١)].

قال أبو داود: يعني مَن قطع السِّدرَ في فلاةٍ يَستظِلُّ بها ابنُ السبيلِ والبهائمُ عبثاً وظُلماً بغير حقٍّ يكون له فيها.

---

(١) أخرجه أبو داود في "السنن" (٥٢٤١) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ١٤١) والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٤٧٦) عن أبي بكر بنِ داسة عن أبي داود به.

واختصره الخطابي. فلم يذكر زيادة حميد.

وإسنادٌ صحيحٌ إلى عُروة.

والمرفوع ضعيفٌ ومنقطعٌ. لجهالة من حدَّث حسَّان.

وحسان بن إبراهيم الكرماني.

قال أحمد وابن المديني وابن معين: ثقة.

وأنكرَ عليه أحمدُ بعضَ حديثِه. ولذا قال العُقيلي: في حديثه وهم.

وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: قد حدَّث بأفرادٍ كثيرةٍ. وهو عندي من أَهلِ الصدقِ. إلَّا أَنه يغلطُ في الشيءِ ولا يتعمَّدْ.

قال عبدُ الله بنُ أَحمد: سمعتُ شيخاً مِن أهلِ كِرمان. يذكرُ أنَّه وُلِدَ سنة ستٍّ وثمانين. وماتَ سنة ١٨٦. وذكر أنه ماتَ وله مائة سنة. انتهى. التهذيب (٢/ ٢١٤).

قال البيهقي: وقد قرأتُ في كتاب أَبي الحسن العاصمي روايتَه عن أبي عبدِ الله محمدِ بنِ يوسف عن محمد بنِ يعقوب بنِ الفَرَجي[١] عن أَبي ثور، أنه قال: سألتُ أَبا عبد الله الشافعيَّ عن قطع السدرِ. فقال: لا بأْسَ به، قد رُوي عن النبيِّ ﷺ أنه قال: "اغْسِلْه بماءٍ وسدرٍ"[٢]. فيكون محمولاً على ما حملَه عليه أَبو داود، وروينا عن عُروة بنِ الزبير، أنه كان يقطعُه مِن أَرضه. وهو أَحدُ رُواة النهيِ. فيُشبه أنْ يكون النهيُ خاصَّاً. كما قال أبو داود.

وقرأتُ في كتاب أبي سليمان الخطَّابي[٣]، أنَّ إسماعيل بنَ يحيى الـمُزني سُئِلَ

---

(١) في الحاوي (الفَرَج) بدون ياء النسب. والتصويبُ من سنن البيهقي وكتب التراجِم.

قال السمعاني في "الأنساب" (٤/ ٣٦٠): الفَرَجي: بفتح الفاءِ وفي آخرها الجيم. هذه النَّسبة إلى الفَرَج. وهو اسمُ رجلٍ. والمشهور بهذه النسبة: أبو جعفر محمد بن يعقوب الصُّوفي. المعروف بابنِ الفَرَجي نُسِبَ إلى جدِّه الأعلى من أَهلِ سُرَّ مَن رأَى. انتهى.

وأبو ثور: هو إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي. فقيه العراق. توفي ٢٤٠ هـ رحمه الله

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠٦، ١٢٠٧) ومسلم (١٢٠٦) من حديث ابنِ عباسٍ في قصة الرجلِ الذي سقطَ من بعيرِه في عرفة فماتَ. فقال النبيُّ ﷺ "اغسلوه بماءٍ وسدرٍ... الحديث".

وكذا قاله ﷺ للنساء الآتي غسَلْن ابنتَه. كما أخرج الشيخان عن أُم عطية رضي الله عنها.

قال ابن المنذر في "الأوسط" (٩/ ٥٥): فالسنة أنْ يُغسلُ الميتُ بالماءِ والسدرِ غسلاً. ولا معنى لطرحِ ورقاتٍ من السدرِ في الماءِ كفعلِ العامَّة، لأنَّ الغَسل إنما يقع بالسدرِ المضروبِ بالماء. وقد أَنكرَ أَحمدُ الورقاتِ التي تَطرحُها العامَّة". انتهى.

قلت: ومقصوده أن يُخلطان جميعاً. وذلك بتجفيفِ أَوراقِ السِّدر، ثمَّ تُدقُّ أو تُطحن. ثمَّ تُذَرُّ على الماء. فتكون له رغوة كالصابون. وفائدتُه أنّه يُطيِّبُ الجسدَ ويقويِّه. حتى لا يُسرع التعفُّن للميت.

(٣) غريب الحديث له (١/ ٤٧٦).

عن هذا، فقال: وجهُه أنْ يكونَ ﷺ سُئِلَ عمَّن هجمَ على قطعِ السِّدر لقومٍ، أَو ليَتِيْمٍ، أَو لمن حرَّم اللهُ أنْ يقطع عليه فتَحامل عليه بقطعِه فاستحقَّ ما قاله. فتكون المسألة سبقتِ السامعَ. فسمعَ الجوابَ، ولم يسمعِ المسألةَ، وجعل نظيرَه حديثَ أُسامة بنِ زيدٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: إنَّما الربا في النسيئة"[١]. فسمعَ الجوابَ. ولم يسمعِ المسألة، وقد قال "لا تَبيعوا الذهبَ بالذهبِ إلَّا مثلاً بمثلٍ يداً بيدٍ"[٢].

واحتجَّ المُزنيُّ بما احتجَّ به الشافعيُّ من إجازة النبيِّ ﷺ أنْ يُغسلَ الميتُ بالسِّدر، ولو كان حراماً لم يجُز الانتفاع به.

قال: والوَرَق من السِّدر كالغُصنِ. وقد سوَّى رسولُ الله ﷺ فيما حرَّم قطعَه من شجرِ الحرمِ بين ورقِه وغيرِه[٣]. فلمَّـا لم يَمنع مِن وَرَقِ السِّدر دلَّ على جوازِ

وأبو سليمان: هو حمْد بنُ محمد بن إبراهيم البُستي. بالضمِّ. نسبةً إلى بُست. بلدة من بلاد كابُل بين هراة وغزنة. الخطَّابيُّ الشافعيُّ. وهو إمامٌ فاضلٌ كبيرُ الشأنِ. جليلُ القدرِ. شرح البخاري وأَبا دواد. توفي سنة ٣٨٨ هـ

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٩) ومسلم (١٥٩٦) من حديثِ أُسامة بنِ زيدٍ ﷺ مرفوعاً.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٨) ومسلم (١٥٧٤) من حديث أبي سعيدٍ الخدري ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٨٤) ومسلم (١٣٥٣) عن ابنِ عباسٍ رفعه "حرَّم اللهُ مكة فلم تحلَّ لأَحدٍ قبلي. ولا لأحدٍ بعدي. أُحلَّت لي ساعةٌ من نهار. لا يُختَلى خلَاها، ولا يُعضدُ شجرُها".
وفي رواية "ولا يُعضد شوكه".
وللبخاريِّ (١٧٦٨) ومسلمٍ (١٣٦٦) عن أنس مرفوعاً "المدينة حَرَمٌ مِن كذا إلى كذا. لا يُقطع شجرُها". ولمسلم "لا يُختَلَى خلَاها".
ولمسلمٍ (١٣٦٢) عن جابرٍ رفَعَه "إنَّ إبراهيمَ حرَّم مكة. وإنِّي حرَّمتُ المدينة ما بين لابتَيْها. لا يُقطعُ

قطعِ السِّدرِ. انتهى.

قلت: والأَولَى عندي في تأويلِ الحديث، أنَّه محمولٌ على سِدْرِ الحرمِ[١]. كما وقع في روايةِ الطبرانيِّ.

وقال ابنُ الأثير في "النهاية"[٢]: **قيل**: أَراد به سدر مكة، لأَنَّها حَرَمٌ، **وقيل**: سِدر المدينة نهى عن قطعِه ليكونَ أُنساً وظِلَّاً لمن يهاجر إليها، **وقيل**: أَراد السِّدرَ الذي يكون في الفلاة يَستظلُّ به أَبناءُ السبيل والحيوان[٣]، أو في مِلك إنسانٍ

عضاهها، ولا يُصادُ صيدُها".

قال ابن حجر في "الفتح" (٤/ ٤٨): **(الخلا)** مقصور. وهو الرطبُ من النبات. واختلاؤُه قطعُه واحتشاشه. انتهى.

وقوله (عضاهها) قال ابن حجر في "الفتح" (٦/ ٢٥٤): بكسرِ المُهملة. وتخفيف الضادِ المُعجمة. قال القزاز: العِضاه شجرُ الشوك. كالطلح والعَوسج والسِّدر، وقال الداودي: السَّمُرة هي العِضاه. وقال الخطابي: ورق السَّمرة أَثبتُ، وظلُّها أكثفُ، ويقال: هي شجرة الطَّلح. انتهى.

(١) ذهب إلى هذا سفيان بن عُيينة.

فَروى الخَلَّالُ كما في "المنتخب من علله" (١/ ٧٦) عن أحمد بن هاشم الأنطاكي، قال: قال أحمد: أَكره قطعَ السِّدر، وقال: مَن قطعَه لم يرَ ما يُحبُّ في العاجلِ. وقيل له: إنَّ ابنَ عُيينة يقول: إنما نُهي عن قطعِ سدرِ الحرم. فقال أحمد: رَوى فيه شيئاً أَو برأْيه؟. قالوا: برأيه. فقال أحمد: لم يبلغْه الحديثُ. انتهى.

(٢) كتاب النهاية (٢/ ٣٥٣) في غريبِ الحديث. لمجد الدين أبي السَّعَادات المباركِ بنِ محمد بن محمد بنِ عبد الكريم الشيباني الجزريِّ. المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

(٣) وهذا مما لا شكَّ في تحريمه. فالأصلُ أنه لا يجوزُ الاعتداء على ما ينتفعُ به المسلمون – حتى بهيمة الأنعام – خصوصاً الأشجار التي تكون في جانب الطُّرقات الطويلة. في الشعاب وغيرها. فإنَّ المسافر يحتاجُ إليها ليستظل بها. ويرتاح تحتها. فلا يجوزُ لشخصٍ أنْ يقصَّها لينتفع بها لمصلحتِه

فيتحامل عليه ظالمٌ فيقطعُه بغيرِ حقٍّ، قال: ومع هذا. فالحديثُ مُضطربُ الرواية، فإنَّ أكثرَ ما يُروى عن عُروة بنِ الزُّبير، وكان هو يَقطعُ السِّدرَ. ويتَّخذ منه أَبواباً. وأهلُ العلم مُجمعون على إباحةِ قطعِه. انتهى(١).

الخاصَّة. فإنَّ المصلحةَ العامةَ مُقدَّمة عليه.

(١) وذهب الطحاويُّ إلى أنَّ النهيَّ عن قطعه مَنسوخٌ. مُستدلاً بفعل عُروة رحمه الله. حيثُ كان يقطعه، وصحَّ عنه الترهيبُ في قطعه. كما تقدَّم نقلُ كلام الطحاوي.

ولا يخفى ما فيه. إذ لو كان منسوخاً لَـما ذكَرَه عروة أَصلاً. والصوابُ أنَّ نهيَ عُروة عن قطعِه فيما إذا كان في ملكِ إنسانٍ فيتحاملُ عليه شخصٌ فيقصه ظلماً. أو في مكانٍ يَستظلُّ الناس فيه. والرُّخصة فيما إذا كان في ملكِ الإنسانِ. واحتاج إلى قصِّه لعملِ بابٍ ونحوه. ولذا قال ابنُه هشامٌ: تَرى هذه الأبوابَ والمصاريعَ إنما هي من سدرِ عُروة، كان عُروة يَقطعُه مِن أَرضه، وقال: لا بأس به". كما تقدَّم عند أبي داود بسندٍ صحيحٍ.

وأمَّا ماجاء عن الإمام أحمد في كراهة قطعه. إنما هو على سبيلِ الورع.

ففي العدَّة (٤/ ١٢٤١) لأبي يعلى الفراء: قال الإمامُ أحمدُ في رواية أبي طالب. وقد سألَه عن قطعِ النخل، قال: لا بأسَ به، لم نَسمعْ في قطعِ النخل شيئاً، قيل له: فالنَّبْق؟ قال: ليس فيه حديثٌ صحيحٌ، وما يُعجبني قطعُه، قلتُ له: إذا لم يكن فيه حديثٌ صحيحٌ فلِمَ لا يُعجبك؟ قال: لأنه على كلِّ حالٍ قد جاء فيه كراهة، والنخلُ لم يَجيء فيه شيء". انتهى.

وقال ابنُ مفلح في "الآداب الشرعية" (٣/ ٤٤٤): قال إسحاق بن إبراهيم في "الأدب" من مسائله: سألتُه. يعني الإمام أحمد عن السِّدرة تكون في الدار فتُؤذي. أُتقطع؟ قال: لا تُقطع مِن أَصلِها. ولا بأسَ أنْ تُقطع شاخاتها. فيُحتمل أنْ يُقال: هذا النصُّ يدلُّ على كراهةِ القطع، وتضعيفُه للحديثِ يدلُّ على إباحتِه. فيكون عنه روايتان، ويُحتملُ أنْ يُقال: هذا يدلُّ على الكراهة، والخبرُ الضعيفُ يَحتجُّ به أحمدُ وغيرُه في مثل هذا، وقد يقال: إذا ضعَّفَ أَحمدُ الخبرَ فينبغي أنْ يُخرَّج العملُ به في مثل هذا. انتهى.

وبقي للحديثِ طرقٌ فاتتِ البيهقيَّ.

قال أبو مسلمٍ الكَجِّي في "سُننه": ثنا الرَّمادي ثنا سُفيان عن عُثمان بنِ أبي سليمان عن ابنِ عمٍّ له يُقال له حُسينٌ عن رجلٍ من أهلِ الطائفِ عن عبدِ الله بنِ شديد، وعن أبي إسحاق الدَّوسي رفعه أَحدُهما قال: قال النبيُّ ﷺ: "الذين يقطعون السِّدرَ يَصبُّ اللهُ عليهم العذابَ صبّاً".

وقال الآخر - ولم يرفعْه -: "مَن قطعَ سدرةً صوَّبَ اللهُ رأْسَه في نارِ جهنَّم"[(١)].

(١) **الرمادي**: هو إبراهيم بن بشار. أبو إسحاق البصري.

قال ابن حجر في "التقريب": حافظٌ له أوهامٌ.

وسفيان: هو ابن عيينة الهلالي المشهور.

وعثمان بن أبي سليمان بن جبير النوفلي. وثَّقه أحمد وابنُ معين وابنُ سعد وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة. وذكره ابنُ حبان في الثقات. وقال: كان قاضياً على مكة.

وابن عمِّه مجهولٌ. وقد تقدَّم في أول حديثٍ في الباب، أنه روَى هذا الحديث عن ابن عمِّه سعيد بن محمد بن جبير. وهو مَجهولٌ أيضاً.

أمّا الرجل الطائفي. فهو مجهولٌ أَيضاً، ولا أَدري. هل هو عَمرو بن أوس الثقفي المتقدِّم أَم لا.

وعبد الله بن شديد لم أَجد له ترجمة.

ويُحتملُ: أنه هو المراد بما رواه أَبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٧٥١) والخطيب في "المتفق والمفترق" (٣/ ٣٠٣) وابن قانع في "معجم الصحابة" (٩٥٠) والبغوي في "معجم الصحابة" (١٧٣٠) من طريق سويدٍ أبي حاتم عن محمد بنِ سعيدٍ الطائفي قال: حدَّثني أَخي (وقال أبو نعيم مرةً: ابنُ أخي) المغيرة بن سعيد قال: دخلتُ مع عبدِ الله بن أبي شديدة بُستاناً له فيه سدرةٌ قد علَتْ.

تـمَّتِ الرسالةُ بحمد الله.[(١)]

فقلتُ له: لو قطعتَها. قال: معاذ الله، إنَّ رسولَ الله ﷺ قال "مَن قطعَ سدرةً عن غير زرعٍ بنَى الله له بيتاً في النار".

كذا وقع عند أبي نعيم والبغوي والخطيب. "شديدة".

ووقع عند ابنِ قانعٍ وابنِ السكنِ "شديد". بدون هاء.

وإسنادُه ضعيفٌ. ومرسلٌ أيضاً.

قال ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ١٣٧): عبدُ الله بنُ أبي شديدة بن عبد الله بن ربيعة الثقفيُّ الطائفيُّ. ذكره البُخاريُّ فيمن بعدَ الصحابة. ورَوى ابنُ قانعٍ من طريق محمد بنِ سعيد الطائفي أَخبرني أَخي المغيرة بن سعيد عن عبد الله بن أبي شديد. سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: فذكره. وكذا وقع عند ابنِ السكن بلا هاءٍ، لكن لم أرَ عنده. ولا عند غيرِه التصريحَ بسمعتُ إلَّا في رواية ابنِ قانع. قال ابنُ السكن: لم يثبُت إسنادُه، ورواه ابنُ مندَه. وفيه قصة، وقال أبو نُعيم: لا تصحُّ له صُحبةٌ. وقال البُخاري: حديثُه مُرسلٌ. وقال ابنُ أبي حاتم: روَى عن النبيِّ ﷺ مُرسلاً في السِّدر. ورَوى عنه مُغيرة بنُ سعيدٍ الهُذلي. وسأَلتُ أَبي عنه فقال: مجهولٌ. انتهى كلامه.

قلت: وقول ابنِ حجر: وكذا وقع عند ابنِ السكن بلا هاءٍ. دليلٌ على أنه وقعَ عند ابنِ قانع بلا هاءٍ أَيضاً. كما ذكرتُ. ووقع في مطبوع الإصابة (المغيرة بن سعيد عن عبد الله بن أبي شديدة). بالهاء. وهو خطأٌ من الناسخ. أمَّا صدرُ الترجمة فهو بالهاء. والله أعلم.

أمَّا أبو إسحاق الدوسي. فقد جهَّله أَبو علي ابنُ السكن. كما في "التهذيب"(١٢/ ١٠) لابن حجر.

وكذا قال الذهبيُّ في "الميزان" (٤/ ٤٤٨) إنه مجهولٌ.

وذكره ابنُ حبان في "الثقات" (٥/ ٥٧٦).

وقوله: (**رفعَه أَحدُهما**) التردُّد من ابنِ عيينة رحمه الله. كما رواه الطَّحاوي عنه. وقد تقدَّم نقلُ كلامه في أول الرسالة.

(١) انتهيت من تحقيقها والتعليق عليها في يوم الأربعاء السابع عشر من شهر ربيعٍ الثاني لعام ١٤٤٢ هـ. والحمد الله على توفيقِه وامتنانه. وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على نبينا محمد.وعلى آله وصحبه أجمعين.